



ISSN: 1817-6798 (Print)

Journal of Tikrit University for Humanities

available online at: [www.jtuh.org/](http://www.jtuh.org/)
**JTUH**  
 جامعة تكريت للعلوم الإنسانية  
 An article of Tikrit University for Humanities
**Saleh Theab Saleh**

Tikrit University College of Education for Girls

**Layla Abbas Omar**

Tikrit University College of Education for Girls

\* Corresponding author: E-mail :

[laylaabbasomar104@gmail.com](mailto:laylaabbasomar104@gmail.com)

٠٧٧٠١٨٧٢٩٩٨

**Keywords:**

Alternation  
 Representation  
 morphological derivatives  
 infinitive  
 participle

**ARTICLE INFO****Article history:**

Received 1 June 2024  
 Received in revised form 25 June 2024  
 Accepted 26 June 2024  
 Final Proofreading 8 July 2024  
 Available online 9 July 2024

E-mail [t-jtuh@tu.edu.iq](mailto:t-jtuh@tu.edu.iq)

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER  
 THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



## The phenomenon of alternation between the infinitive and morphological derivatives

**ABSTRACT**

This research attempts to study the phenomenon of alternation, and explain it through the texts in which it appears, whether from the Holy Qur'an or the speech of the Arabs. Alternation is the substitution of one word for another word, or on behalf of one formula for another formula, which indicates the meaning of the formula it represents, so they exchange structure and meaning together and contribute. This phenomenon of expanding meaning and multiplicity of forms, and the expansion of Arabs in employing these morphological forms, indicates the flexibility of the Arabic language and the diversity of its styles.

Given that this phenomenon is common in the Arabic language, the research focused on studying the phenomenon of alternation between the infinitive and morphological derivatives. It revolved around the occurrence of alternation between the infinitive and the active participle, the infinitive and the active participle, the infinitive and exaggerated forms. Because it occurs most frequently in evidence

© 2024 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: <http://doi.org/10.25130/jtuh.31.7.2024.02>

### ظاهرة التناوب بين المصدر والمشتقات الصرفية

صالح ذيب صالح/ جامعة تكريت كلية التربية للبنات

ليلي عباس عمر/ جامعة تكريت كلية التربية للبنات

#### الخلاصة:

يحاول هذا البحث أن يدرس ظاهرة التناوب، ويوضحها من خلال النصوص التي وردت فيها سواء كان من القرآن الكريم أو كلام العرب، والتناوب هو إحلال كلمة محل كلمة أخرى، أو نيابة صيغة عن صيغة أخرى فتدلُّ على معنى الصيغة المنوب عنها، فيتبادلون معاً مبنى ومعنى، وأسهمت هذه الظاهرة في توسيع الدلالة وتعدد الصيغ، وتوسع العرب في توظيف هذه الصيغ الصرفية فهي تدلُّ على مرونة

اللغة العربية وتنوع أساليبها.

ونظراً لكون هذه الظاهرة شائعة في اللغة العربية، فقد ركز البحث على دراسة ظاهرة التناوب بين المصدر والمشتقات الصرفية، وقد تمحور حول وقوع التناوب بين المصدر واسم الفاعل، والمصدر واسم المفعول، والمصدر وصيغ المبالغة؛ لأنها الأكثر وقوعاً في الشواهد القرآنية والشعرية. الكلمات المفتاحية: اسم الفاعل ، الإنابة ، التناوب ، الصفة المشبهة ، المشتقات الصرفية ، المصدر .

### المقدمة

الحمد لله عظيم الشأن، ذي المنة والإحسان، والصلاة والسلام على أشرف الناطقين باللسان العربي المبين، سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله الصادق الأمين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أمّا بعد:

يعدُّ علم الصرف من أهم علوم اللغة العربية، وإنَّ علماءً بهذه الأهمية قد اعترته ظواهر لغوية عدة والتي كانت محط اهتمام العلماء، ومن بين هذه الظواهر ظاهرة التناوب، فهي ظاهرة لغوية لها أثر في اللفظ والمعنى، إذ إنَّ مجيء كلمة محل كلمة أخرى واقع في اللغة العربية، فقد وقع التناوب بين الأسماء وبين الأفعال وبين الحروف أيضاً، ولعل الأغلب والأكثر شيوعاً هو وقوعها بين الحروف، وقد فسر النحاة هذه الظاهرة وتكلموا عنها بين ثنايا كتبهم، وتباينت آرائهم حول وجودها في اللغة العربية، والأصل أنَّ لكل صيغة صرفية معنى مستقلاً، وهو معنى يختلف عن المعنى الذي تؤديه صيغة صرفية أخرى، وقد يقع التناوب بين هذه الصيغ لتحل أحدها محل الأخرى فتؤدي معناها ومن هنا يأتي هذا البحث الموسوم بـ (ظاهرة التناوب بين المصدر والمشتقات الصرفية)؛ ليعلم الضوء على هذا الجانب من ظاهرة التناوب، ولما كان الهدف الأساس من البحث هو تحديد مفهوم التناوب في اللغة والاصطلاح، وبيان آراء العلماء فيه، وتوضيح بعض الشواهد القرآنية والشعرية والتي وقع فيها ظاهرة التناوب، فقد اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي كمنهج عام في البحث لدراسة هذه الظاهرة.

واعتمد البحث على مصادر عدة ومتنوعة منها كتب لغوية ونحوية كالكتاب لسبويه (ت ١٨٠هـ)، والأصول لابن السراج (ت ٣١٦هـ)، والخصائص لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وكتب علوم القرآن كمعاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري (ت ٦١٦هـ)، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، وكتب المعاجم كمعجم ديوان الأدب للغارابي (ت ٣٥٠هـ)، والمخصص والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، وغيرها من المصادر والمراجع.

وقسمنا البحث بحسب طبيعة الموضوع على تمهيد ومبحثين فضلاً عن المقدمة والخاتمة، فكانت على النحو الآتي:

جاء التمهيد بعنوان: (التعريف بمصطلحات عنوان البحث) وفيه عرّفنا التناوب لغة واصطلاحاً، والمصدر وأهم المشتقات الصرفية التي وقع التناوب بينها وبين المصدر، وجاء المبحث الأول بعنوان: (ظاهرة التناوب في اللغة العربية)، وقسمناه على مطلبين، ذكرنا في المطلب الأول ضوابط التناوب، وفي المطلب الثاني آراء العلماء في وقوع ظاهرة التناوب، أمّا المبحث الثاني فسميناه: (صور من التناوب بين المصدر والمشتقات الصرفية)، وقد جعلناه في مطلبين، درسنا في المطلب الأول صور من التناوب بين المصدر واسم الفاعل، وفي المطلب الثاني صور من التناوب بين المصدر واسم المفعول، وفي المطلب الثالث صور من التناوب بين المصدر وصيغ المبالغة، وفي المطلب الرابع صور من التناوب بين المصدر والصفة المشبهة، وختمنا البحث بخلاصة تناولنا فيها أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج. وحسبنا أنّنا بذلنا الجهد فما كان من نقص فمن أنفسنا، وما كان من إصابة فمن توفيق الله فهو حسبنا ونعم الوكيل.

## التمهيد

### التعريف بمصطلحات عنوان البحث

قبل اللجوء إلى دراسة ظاهرة التناوب في اللغة العربية، والوقوف على صور وقوع هذه الظاهرة بين المصدر والمشتقات لا بدّ أن نتعرف أولاً على مفاهيم المصطلحات التي تضمنها عنوان البحث.

#### تعريف التناوب:

**التناوب لغةً:** هو القيام مقام الشيء الأصلي، قال الجوهري (ت٣٩٣هـ): ((نوب ناب عني فلان يينوب مناباً، أي قام مقامي، وانتاب فلان القوم انتياباً، أي أتاهم مرة بعد أخرى، وهو افتعال من النوبة)) (الجوهري، ١٩٨٧، ١/٢٢٨-٢٢٩) و(ابن منظور، ١٩٩٤، ١/٧٧٤-٧٧٥)، وأصل المادة ثلاثية من (نَوْب) وهو ما ذهب إليه ابن فارس (٣٩٥هـ) بقوله: ((نَوْبُ النون والواو والباء كلمة واحدة تدل على اعتياد مكان ورجوع إليه، ونَابَ يَنْوُبُ، وَاِنْتَابَ يَنْتَابُ)) (ابن فارس، ١٩٧٩، ٥/٣٦٧).

**أمّا التناوب اصطلاحاً:** إنّ التناوب في اصطلاح النحاة متعلق بحروف الجر لشيوع هذه الظاهرة بين حروف الجر، فقد عرّف بأنه: ((نيابة حرف جر عن آخر أو بدل حرف جر من آخر)) (عباس حسن، د.ت، ٥٣٧/٢). فالتناوب في النحو العربي: هو مجيء لفظ على غير ما وضع له، وهناك مصطلحات تكاد تكون مترادفة للتناوب منها التعاور والتقارض والتضمين (قاسم بدماصي، ٢٠١٣، ١٣).

وعرّف أيضاً بأنه: ((إحلال كلمة قد تكون - اسماً أو فعلاً أو حرفاً - محل غيرها مما يناظرها، فتؤدي معناها. فقيمة التناوب أنّه لا يثبت المعنى الكامن في الكلمة الواردة في السياق فحسب، بل تتم

في ذات الوقت عملية استحضار للكلمة المنوب عنها، وما ينجر عنها من معانٍ، فتحدث عملية مزاججة بين الكلمتين المنوب عنها والنايبة ومن ثم تزواج المعنيين، مما يؤدي في النهاية إلى إثراء المعنى)) (فتح الله سلمان، ٢٠٠٤، ٩١). **وتناوب الصيغ هو:** ((أن تقوم صيغة ما بأداء الدور الدلالي المنوط بصيغة أخرى)) (طه الجندي، ١٩٩٨، ١٠) و(قاسم بدماصي، ٢٠١٣، ١٣).

فالتناوب وفق ما سبق من تعريفات فهو يعني إحلال كلمة مكان أخرى لتؤدي معناها وبالتالي فهي تنثري اللغة العربية ولها دور بارز في توسع المعاني.

### تعريف المصدر والمشتقات الصرفية:

**الاشتقاق لغةً:** ((صوغ كلمة من أخرى على حسب قوانين الصرف)) (إبراهيم مصطفى وآخرون، د.ت، ٤٨٩/١). أمّا **الاشتقاق في اصطلاح الصرفيين:** ((نزع لفظ من آخر بشرط تناسبهما معنى وتركيباً، وتغايرهما في الصيغة بحرف أو بحركة، وأن يزيد المشتق على المشتق منه بشيء، كضارب أو مَضْرُوب يوافق ضَرْباً في جميع ذلك)) (عبد القاهر الجرجاني، ١٩٨٧، ٦٢/١).

وأصل المشتقات عند البصريين المصدر فقد ذهبوا إلى أنّ الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، أمّا عند الكوفيين فالمصدر مشتق من الفعل وفرع عليه؛ لأنّ المصدر عندهم يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله (أبو البركات الأنباري، ٢٠٠٣، ١٩٠/١) و(العكبري، ١٩٩٥، ٢٦٠/١-٢٦١)، والمشتقات الصرفية هي: ((اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسما الزمان والمكان واسم الآلة)) (الحملوي، د.ت، ٥٦/١).

وفيما يلي تعريف المصدر وبعض المشتقات الصرفية التي تدخل ضمن البحث حيث وقع بينها وبين المصدر ظاهرة التناوب.

### المصدر:

المصدر هو الأصل في الاشتقاق على رأي مذهب البصريين وهو ما أشرنا إليه سابقاً، ويُعرف بأنه: ((ما دل على الحدث لا غير، ويسمى حدثاً، وحدثاناً، واسم معنى)) (عبد القاهر الجرجاني، ١٩٨٧، ٥٢/١).

وأبنية الثلاثي المجرد كثيرة، نحو: قَتَلَ وَرَحِمَهُ وَذَكَرَى وَغُفِرَانَ وَغَلَبَةَ وَذَهَابَ وَقُبُولَ وَمَدْحَلَ؛ إِلَّا أَنَّ الغالب في فعل اللازم، نحو: ركع على رُكُوعٍ، وفي المتعدي نحو: ضرب على ضَرْبٍ، وفي الصنائع نحو: كتب على كِتَابَةٍ، وفي الاضطراب نحو: خفق على خفقان، وفي الأصوات نحو: صرخ على صُرَاخ (ابن الحاجب، ١٩٩٥، ٢٦/١).

### اسم الفاعل:

يُعرف اسم الفاعل بأنّه: ((هو ما يجري على يفعّل من فعله كضارب، ومُكرّم، ومُنطَلق، ومُسْتخرَج، ومُدخرَج)) (الزمخشري، ١٩٩٣، ٢٨٥/١)، وهو أيضاً: ((ما دلّ على مَنْ قام بالفعل، كناصر، وقَاتِل، ومُدخرَج، ومُكرّم، ومُنَدخرَج)) (عبد القاهر الجرجاني، ٥٩/١)، ويشتق اسم الفاعل من الثلاثي على وزن (فَاعِل)، نحو: ضَرَبَ وضَارِب، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بإبدال ميم المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره، نحو: يدحرج ومُدخرَج (الحملوي، د.ت، ٦٢/١).

### اسم المفعول:

عُرِفَ بأنّه: ((ما دلّ على مَنْ وقع عليه الفعل، وهو من الثلاثي على وزن المفعول لفظاً وتقديراً، كمَنصُور، ومَقُول)) (عبد القاهر الجرجاني، ١٩٨٧، ٥٩/١)، ويشتق اسم المفعول من الثلاثي على مَفْعُول، نحو: ضُرِبَ ومَضْرُوب، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع مع إبدال ياء المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، نحو: يستخرج ومُسْتخرَج (شمس الدين أحمد، ١٩٥٩، ٧٥/١).

ويلاحظ أنّ اسم الفاعل مأخوذ من الفعل المبني للمعلوم، على خلاف ذلك نجد اسم المفعول أخذ من فعل مبني للمجهول.

### صيغ المبالغة:

تُعرف بأنّها: ((وهي أسماء تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل بزيادة كعلامة وأكول أي: عالم كثير العلم، وآكل كثير الأكل)) (الغلاييني، ١٩٩٣، ١٩٣/١)، فصيغ المبالغة هو تحويل صيغة (فَاعِل) الدال على اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتصرف إلى صيغة من صيغ المبالغة والتي من أشهر أوزانها: فَعَالٌ نحو عَلَامٌ، ومِفْعَالٌ نحو مِحْدَارٌ، وفَعُولٌ نحو وَصُولٌ، وفَعِيلٌ نحو قَدِيرٌ، وغير ذلك من أوزان صيغ المبالغة (عباس حسن، د.ت، ٢٥٨/٣-٢٥٩).

### الصفة المشبهة:

عُرِفَ ابن السراج (ت ٣١٦هـ) بقوله: ((الصفات المشبهات بأسماء الفاعلين: هي أسماء ينعت بها كما ينعت باسم الفاعل، وتذكر وتؤنث ويدخلها الألف واللام، وتجمع بالواو والنون كاسم الفاعل وأفعال التقضيل، كما يجمع الضمير في الفعل، فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرت أو بعضها شبهوها بأسماء الفاعلين وذلك نحو: حَسَنٌ وشَدِيدٌ وما أشبهه، تقول: مررتُ برجل حسن أبوه، وشديد أبوه؛ لأنّك تقول: حسن وجهه، وشديد وشديدة فتذكر وتؤنث، وتقول: الحسن والشديد فتدخل الألف واللام، وتقول حسنون)) (ابن السراج، د.ت، ١٣٠/١)

فالصفة المشبهة تُشتق من مصدر الفعل اللازم قصد نسبة الحدث إلى الموصوف على جهة الثبوت، وُسِّمَت بالصفة المشبهة لأنها أشبهت اسم الفاعل (أحمد كحيل، د.ت، ٦٤).

ولا يخفى ما في معرفة اشتقاق الكلمة وبيان أصلها من دور فاعل في الوقوف على دلالاتها ومعناها، برد ألفاظها إلى أصل اشتقاقها، وهذا الرابط المعنوي بين الكلمة ومشتقاتها هو من مسوغات قبول القول بالتناوب بين المشتقات الصرفية.

ومن خلال التعريف بالتناوب لغة واصطلاحاً والتعريف بالمصدر والمشتقات الصرفية يمكن القول أنّ التناوب بين المصدر والمشتقات هو وقوع المصدر محل إحدى المشتقات أو بالعكس، أي إقامة المصدر مقام إحدى المشتقات وتعاقبه على محله.

## المبحث الأول

### ظاهرة التناوب في اللغة العربية

عرّفنا فيما سبق أنّ التناوب في الاصطلاح هو أن تقوم صيغة مقام صيغة أخرى، ولهذه الظاهرة ضوابط معينة يمكن الوقوف عليها، ومعرفة ماهية هذه الظاهرة في اللغة العربية وما كُتِبَ عنها قديماً وحديثاً بغية تأصيلها، وهذا ما سنتناوله في الصفحات القادمة.

### المطلب الأول: ضوابط التناوب:

يعد التناوب ظاهرة لغوية، لها أثر في اللفظ والمعنى، ومجيء لفظ مكان آخر واقع في كلام العرب، ابتداءً من تناوب أصوات الحروف، مروراً بتعويض حرف بآخر، وانتهاءً بتضمين فعل معنى فعل، أو نيابة وصف عن وصف، وهناك ضوابط للقول بالتناوب وفق ما قرّره النحويون قبل، ويمكن تلخيص هذه الضوابط فيما يلي (محمد فيصل، ٢٠٢٠، ١٣٠-١٣٦):

١. التناوب لا يعني طرح اللفظ المنوب عنه بالكلية، بل لنا أن نبقي له عملاً ونقدر له معنى، فالتناوب لا يعني طرح لفظ وحلول آخر مكانه، وأنّ لفظ الغائب أثراً في الدلالة والعمل.

٢. قد تكون النيابة لفظية، ويبقى العمل والمعنى للفظ الغائب.

٣. يكون التناوب للدلالة على معنيين بلفظ واحد، وقد اعتدّ ذلك في تناوب الأفعال، فإنّ لذلك فائدة معنوية هي الجمع بين معنى الفعلين.

٤. يجوز اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين في سياق واحد، وقد عقد ابن جني باباً بهذا العنوان في كتابه الخصائص، واستشهد له بأنّه يجوز في حرف الجر الذي يعدي الفعل إلى الاسم ليجره.

٥. لا يُقال بوقوع التناوب إذا اتفق المعنى على كلا التقديرين، فالأصل في الكلام أن يُحمل على ظاهره، ولا يُقال بتأويل النص وصرفه عن ظاهره إلا إذا فسد المعنى على ظاهر اللفظ، أو كان في التأويل زيادة معنى؛ لذا لا يُقال إنَّ صيغة بمعنى أخرى إذا اتفق المعنى على التقديرين، ظاهر اللفظ والمعنى المقدر باللفظ المنوب عنه.

٦. لا يجوز القول بالتناوب إذا أدى إلى استحالة أو فساد معنى أو صناعة إعرابية، وذلك عاماً في أبواب النحو، والتأويل كله راجع إلى إصلاح المعنى، وصحته متوقفة على موافقة الصناعة اللفظية.

### المطلب الثاني: موقف العلماء من وقوع ظاهرة التناوب:

لقد اختلف العلماء في القول بوقوع ظاهرة التناوب في اللغة العربية؛ لأنَّ هذه الظاهرة تبدو متناقضة مع طبيعة اللغة العربية ووظيفتها القائمة على الإبانة والإفهام، وقد انقسموا على فريقين فريق أجاز القول بها وفريق منع وقوعها وحملها على النسب دون التناوب.

### أولاً: القائلين بجواز وقوع التناوب:

ذهب جمهور الكوفيين وبعض البصريين إلى القول بوقوع ظاهرة التناوب في اللغة العربية مستدلين بما ورد من آيات كريمة وأبيات شعرية حُملت على التناوب ولا سيما بين حروف الجر والتي تشيع في النحو العربي، ومن أبرز القائلين بها الفراء (ت ٢٠٧هـ) إذ استحسّن القول بالتناوب في مواضع عدة من القرآن الكريم وكلام العرب، وذهب إلى جواز وقوع حروف الجر بعضها موقع بعض بقوله: ((وَرُبَّمَا جَعَلَتِ الْعَرَبُ (إِلَى) فِي مَوْضِعِ (الْلامِ))) (الفراء، د.ت، ٩/٢)، ويرى أنَّ (فَاعِلٍ) قد يأتي بمعنى (مَفْعُولٍ) مستشهداً بقوله تعالى: ((مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ)) [سورة الطارق: ٦]، أي: مَدْفُوقٍ (الفراء، د.ت، ١٥/٢)، ونسب القول بمجيء المَفْعُولِ فَاعِلاً إلى أهل الحجاز الذين أجازوه في مذهب النعت، نحو قولهم: هذا سر كاتم، اي: مَكْتُومٍ (الفراء، د.ت، ٣/٢٥٥).

وعلق على قوله تعالى: ((وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ)) [سورة الصافات: ١٧١]، قائلاً: ((وهي في قراءة عبد الله: (وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا عَلَى عِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ)، و(على) تصلح في موضع (اللام)؛ لأنَّ معناهما يرجع إلى شيء واحد)) (الفراء، د.ت، ٣٩٥/٢).

وقد أفرد ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) في كتابه باباً بعنوان: (باب دخول بعض الصفات مكان بعض) حيث استشهد في هذا الباب بآيات قرآنية وأبيات شعرية للدلالة على وقوع التناوب ولا سيما بين حروف الجر، ومنه وقوع التناوب بين حرفي (في) و(على) وذلك في قوله تعالى: ((وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ)) [سورة طه: ٧١]، أي: على جذوع النخل. ومنه قول النابغة الذبياني (الذبياني، ١٩٩٦، ٢٨):

فَلَا تَتْرَكُنِّي بِالْوَعِيدِ كَأَنْنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

أي: في الناس (ابن قتيبة، د.ت، ٥٠٦/١) و(ابن قتيبة، د.ت، ٢٩٨/١).

ولم ينكر ابن قتيبة مجيء المفعول على لفظ الفاعل، واستشهد بقوله تعالى: ((لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ)) [سورة هود: ٤٣]، عاصم بمعنى معصوم، ومنه أيضاً قول العرب: سر كاتم، أي: مكثوم (ابن قتيبة، د.ت، ١٨٠/١).

وتابعه الزجاج (ت ٣١١هـ) في القول بجواز التناوب بين الحروف، ومنه قوله في تفسير قوله تعالى: ((قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ)) [سورة آل عمران: ٥٢]، فحرف الجر (إلى) بمعنى (مع)، قال: ((وقولهم: إِنَّ (إلى) في معنى (مع) ليس بشيء، والحروف قد تقاربت في الفائدة، فيظن الضعيف العلم باللغة أن معناهما واحد)) (الزجاج، ١٩٨٨، ٤١٦/١).

وقد أورد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في كتابه باباً بعنوان: (باب في اللفظ يرد محتملاً لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه)، إذ يرى أن يعتقد الأقوى منهما مذهباً لكن هذا لا يمنع من أن يكون المراد هو المذهب الآخر، فقد أجاز ابن جني وقوع المصدر فاعلاً، ومن ذلك قول الشاعر (بني الحساس، ١٩٥٠، ١٦):

كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا .....

فالقول عنده أن يكون (ناهيًا) اسم فاعل مشتق من (نهيت)، ويجوز أيضاً أن يكون (ناهيًا) مصدرًا، نحو: الفالَجُ والباطِلُ وغيرها مما جاء فيه المصدر على اسم الفاعل، وكأنه قال: (كفى الشيب والإسلام للمرء نهيًا) (ابن جني، د.ت، ٤٩٠/٢-٤٩١).

وبعد أن ساق أمثلة عديدة أردف يقول: ((ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا لكننا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا لا مقيداً لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد معه، وأنت تقول زيد في الفرس، وأنت تريد عليه ... ونحو ذلك مما يطول، ولكن ستضع في ذلك رسماً يُعمل عليه، ويؤمن التزام الشناعة لمكانه)) (ابن جني، د.ت، ٣٠٦/٢-٣٠٨).

وعقد ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) أيضاً باباً لمسألة جواز وقوع التناوب بين الفاعل واسم المفعول بعنوان: (باب المفعول يأتي بلفظ الفاعل) مستشهداً بأدلة من القرآن الكريم وكلام العرب تثبت ما ذهب إليه، ومنه قوله تعالى: ((جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا)) [سورة العنكبوت: ٦٧]، أي: مأموناً. ومنه قول الشاعر (جرير، ١٩٨٦، ٣١٤):

إِنَّ الْبَلِيَّةَ مَنْ يُمَلُّ حَدِيثُهُ فَانْشَخُ فُوَادَكَ مِنْ حَدِيثِ الْوَامِقِ

أي: المَوْمُوق، وقد يأتي الفَاعِل بلفظ المَفْعُول كما في قوله تعالى: ((إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا)) [سورة مريم: ٦١]، أي: آتياً (ابن فارس، ١٩٩٧، ١/١٦٨).

وقد عالج الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) مسألة وقوع التناوب بين الفَاعِل والمَفْعُول في فصلين من كتابه، الأول بعنوان: (في المَفْعُول يأتي بلفظ الفَاعِل)، والثاني بعنوان: (في الفَاعِل يأتي بلفظ المَفْعُول)، كما أنه عقد فصلاً بعنوان: (إقامة الاسم والمصدر مقام الفَاعِل والمَفْعُول)، ومنه قولهم: رجل عَدْلٌ، أي: عَادِلٌ، وسَلَمٌ، أي: مُسَالِمٌ، وَحَرْبٌ، أي: مُحَارِبٌ (الثعالبي، ٢٠٠٢، ١/٢٢٩-٢٣٠).

وأفرد ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) في معجمه المخصص باباً بعنوان: (باب فَاعِل في معنى مَفْعُول)، وباب آخر بعنوان: (باب مَفْعُول في معنى فَاعِل) فمن الشواهد على الباب الأول قولهم: سَاحِلُ الْبَحْرِ فَسَاحِلٌ (فَاعِل) في معنى مَسْحُولٍ (مَفْعُول)؛ لأنَّ الماء سحله أي: قشره، ومن الشواهد على الباب الثاني قوله تعالى: ((إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا)) [سورة مريم: ٦١]، أي: آتياً (ابن سيده، ١٩٩٦، ٤/٤٠٠) و(ابن سيده، ٢٠٠٠، ٣/١٩١).

إنَّ هذه النصوص تدلُّ على جواز القول بالتناوب عند هؤلاء العلماء وغيرهم ممن أجازوا القول بها؛ لأنَّهم يرون أنَّه لا إشكال في الأمر، ويصلح أن تقوم صيغة صرفية مقام صيغة أخرى وهو من باب الاتساع الدلالي لهذه الصيغ ولا ضير في القول بها بل تدلُّ أيضاً على مرونة اللغة العربية والتي تجعل اللفظ الواحد صالحاً للاستعمالات المتنوعة.

### ثانياً: القائلين بمنع وقوع التناوب:

وهو مذهب جمهور البصريين، ويرى أصحاب هذا المذهب بالبقاء على المعنى الأصلي الثابت للصيغة الصرفية؛ لأنَّها مقصودة لذاتها، ولا يجوز عندهم أن تقوم صيغة مقام صيغة أخرى بالتناوب في المعنى، أمَّا ما ورد من شواهد قرآنية وأبيات شعرية استشهد بها فريق القائلين بوقوع التناوب فإنَّهم يحملون هذه المواضع على أمرين، الأول: على النسب، والثاني: الحمل على المعنى الأصلي للصيغة، وفي مقدمتهم سيبويه (ت ١٨٠هـ) والذي ذهب مذهب شيخه الخليل (ت ١٧٠هـ) في مسألة التناوب وحمله على النسب ناقلاً رأي الخليل فقال: ((قال الخليل: إنَّما قالوا: عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ، وَطَاعِمٌ وَكَاسٌ عَلَى ذَا، أَي: ذَاتَ رِضَا وَذُو كَسْوَةٍ وَطَعَامٍ)) (سيبويه، ١٩٨٨، ٣/٣٨٢).

وأيد هذا المذهب أيضاً أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) فذهب إلى إبطال القول بالتناوب الذي ذهب إليه الكسائي والفراء من أنَّ فَاعِل يأتي بمعنى مَفْعُول، فقال: ((فَاعِلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ فِيهِ بَطْلَانُ الْبَيَانِ وَلَا يَصِحُّ وَلَا يَنْقَاسُ وَلَوْ جَازَ هَذَا لَجَازَ ضَارِبٌ بِمَعْنَى مَضْرُوبٍ، وَالْقَوْلُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّه عَلَى النِّسْبِ)) (النحاس، ١٩٨٨، ٥/١٩٨).

وذهب أبو الهلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) إلى عدم جواز القول بالتناوب؛ إلا إذا كان هناك لفظان مختلفان لهما المعنى نفسه، قال: ((قال المحققون من أهل العربية إنَّ حروف الجر لا تتعاقب حتى قال ابن درستويه في جواز تعاقبها إبطال حقيقة اللغة وإفساد الحكمة فيها والقول بخلاف ما يوجب العقل والقياس، قال أبو هلال رحمه الله وذلك أنَّها إذا تعاقبت خرجت عن حقائقها ووقع كل واحد منهما بمعنى الآخر فأوجب ذلك أن يكون لفظان مختلفان لهما معنى واحد)) (العسكري، ٢٠٠٢، ٢٤/١-٢٥).

وأنكر أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) وقوع التناوب ولا سيما بين حروف الجر إذ يقول في هذا الصدد: ((والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر، فنحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مُرتهاناً بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدلُّ على صحة ما ادعوه)) (أبو البركات الأنباري، ٢٠٠٣، ٣٩٣/٢)، فأيد بقوله هذا مذهب جمهور البصريين الذين منعوا القول بوقوع هذه الظاهرة.

ويعدُّ الرازي (ت ٦٠٦هـ) ممن قال بالحمل على النسب دون التناوب في مسألة مجيء الفاعل بمعنى مفعول، إذ ذكر أن أحد الوجوه في تفسير (عاصم) في قوله تعالى: ((لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ)) (سورة هود: ٤٣)، أن قوله: (لا عاصم) أي: لا ذا عصمة، كقولهم: راحم اي: ذو رحم، ولابن أي: ذو لبن، فالعاصم بمعنى ذو العصمة، فيدخل فيه المعضوم وحينئذ يصح استثناء قوله: ((إلا من رحم منه)) (الرازي، ٢٠٠٠، ١٧/١٨٦).

وأيد ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) مذهب البصريين في القول بعدم وقوع التناوب وحمل ما ورد من أمثله على أمرين، إذ قال: ((مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمّا مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في: ((وَأَصْلَيْتُكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)) (سورة طه: ٧١)، إنَّ (في) ليست بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، وإمّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم (شربن) في قوله: (شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ) معنى روين، وأحسن في هذا الأخير مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذاً ومذهبهم أقل تعسفاً)) (ابن هشام، ١٩٨٥، ١٥٠/١-١٥١).

إنَّ ظاهرة التناوب ليست محل تسليم بين العلماء فهناك من يقر بوقوعها ويورد لها شواهد فصيحة، بل ويعدها مصدراً للثراء اللغوي وعلى رأسهم الكوفيين، في حين أن هناك فريق آخر يمنع وقوعها وهو مذهب أكثر البصريين باعتبار أن لكل كلمة معنى محدد لا تتجاوزه إلى غيره، وما نرجحه هو القول بوقوع التناوب؛ لأنَّه أقرب إلى سعة لغة العرب فضلاً عن ما ورد عنه من شواهد كثيرة سواء من القرآن الكريم أو كلام العرب، وهذا لا يؤدي إلى ضياع اللغة أو إفساده فمرجع الأمر كله إلى صحة التركيب

والمعنى، وفي الوقت نفسه فإنَّ القول بوقوع التناوب لا يعني أنَّ كل النصوص تحمل على التناوب، كما أنَّه لا يعني أنَّ نقيس عليه ونقول به في كل موضع أو نص.

## المبحث الثاني

### صور من التناوب بين المصدر والمشتقات الصرفية

في هذه الصفحات سنقف على نماذج وصور من التناوب بين المشتقات الصرفية والتي تكفي لتبرز هذه الظاهرة ومدى ذيوعتها في العربية، وذلك من خلال ما ورد عنها من شواهد قرآنية وأبيات شعرية.

### المطلب الأول: التناوب بين المصدر واسم الفاعل:

إنَّ مسألة التناوب بين المصدر واسم الفاعل شائعة في اللغة العربية، فقد يأتي المصدر والمراد به معنى اسم الفاعل، وقد يأتي اسم الفاعل والمراد به معنى المصدر، وهو ما أشار إليه سيبويه (ت ١٨٠) إذ ذهب إلى مجيء المصدر على فاعل، نحو: يومٌ غمٌّ، أي: الغام، ورجلٌ نَوْمٌ، أي: النَّائم (سيبويه، ١٩٨٨، ٤/٤٣)، وتابعه الرضي الاسترابادي (ت ٦٠٦هـ) حيث نص على قيام المصدر مقام اسم الفاعل وبالعكس بقوله: ((وقد يوضع اسم الفاعل مقام المصدر، نحو: فمٌ قائماً، أي: قياماً، كما يوضع المصدر مقام اسم الفاعل، نحو: رجلٌ عدلٌ وصومٌ)) (الرضي الاسترابادي، ١٩٥٧، ١/١٧٦).

وقد ورد صور التناوب بين المصدر واسم الفاعل في الشواهد القرآنية وكلام العرب، فقد يأتي المصدر ويدل على معنى اسم الفاعل، ومنه قوله تعالى: ((الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ)) [سورة البقرة: ٣]، فالغيب مصدر بمعنى اسم الفاعل (غائب) وهو تفسير ذهب إليه بعض المفسرين ومنهم الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) وذلك في قوله: ((فإن قلت: فما المراد بالغيب، إذ جعلته صلة وإن جعلته حالاً، قلت: إن جعلته صلة كان بمعنى الغائب تسمية بالمصدر من قولك: غاب الشيء غيباً كما سمي الشاهد بالشهادة)) (الزمخشري، ١٩٨٧، ١/٨٠).

وقد يكون الوجه فيه أن يكون (الغيب) مصدرًا، أو يُحمل على أنه مصدر أريد به اسم الفاعل بمعنى (الغائب) وذلك إذا كان قوله: (بالغيب) متعلقًا بالفعل (ابن حيان الأندلسي، ٢٠٠٠، ١/٦٧).

ومنه أيضاً قوله تعالى: ((قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا)) [سورة الملك: ٣٠]، فقوله: غورًا مصدر، قياساً على قولهم: عدل، ولذلك فإنه لا يُثنى ولا يُجمع فلا تقول: ماءان غوران ولا مياه أغوار، بل تقول: ماءان غور، ومياه غور (الفراء، د.ت، ٣/١٧٢)، وقد يكون المعنى المراد منه هو اسم الفاعل (غائر)، أي وصف اسم الفاعل بالمصدر، نحو قولهم: ليلة غمٌ بمعنى ليلة غامة (الأخفش الأوسط، ١٩٩٠، ٢/٥٤٦) و(الزجاج، ١٩٨٨، ٥/٢٠١)، فوضع المصدر موضع الاسم؛ لقوة الشبه بين المصدر

واسم الفَاعِلِ فنكر المصدر (عَوْر) وأراد اسم الفَاعِلِ (عَائِر) (المبرد، د.ت، ٣٠٥/٤) و(ابن جني، ١٩٩٩، ٥٧/١)، فالمصدر هنا ناب مناب اسم الفَاعِلِ (ابن هشام، ١٩٨٥، ١/٥٢٩).

وقد ناب المصدر عن اسم الفَاعِلِ ودلَّ على معناه في كلام العرب أيضاً، ومنه قولهم: رجلٌ عَدْلٌ، أي: عَادِلٌ، ورجلٌ فَضْلٌ، أي: فَاضِلٌ، فوصف المشتق (اسم الفَاعِلِ) بالمصدر (ابن يعيش، ٢٠٠١، ٢/٢٣٦) و(الرضي الاستربابذي، ١٩٥٧، ١/١٧٦).

وقد يأتي المصدر على صيغة اسم الفَاعِلِ، أي أنَّ اللفظ يكون على صيغة فَاعِلٍ ويدلُّ على المصدر، فقد ذهب الزَّجَاجُ إلى أنَّ مجيء اسم الفَاعِلِ على صيغة المصدر كثير، نحو: عافاه الله عَافِيَةً (الزجاج، ١٩٨٨، ١٦٠/٢)، ومنه ما ورد في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ((وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ)) [سورة المائدة: ١٣]، فمعنى خَائِنَةٍ في الآية الكريمة خِيَانَةٌ، وهو جائز في اللغة (النحاس، ١٩٨٩، ٢/٢٨٢) و(ابن جني، ١٩٩٩، ١/٢٨٧)، ومجيء اسم الفَاعِلِ بمعنى المصدر له نظير كثير في اللغة العربية، ومنه: الخَائِنَةُ والكَافِيَةُ والعَافِيَةُ (الرازي، ٢٠٠٠، ١١/١٤٩) و(ابن حيان الأندلسي، ٢٠٠٠، ٤/٢٠٦).

وقوله تعالى: ((قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)) [سورة الأعراف: ٣٢]، فقد وجه اسم الفَاعِلِ (خَالِصَةٌ) على أنه مصدر بمعنى (الخَلَّاص) أي: خَلَّاصُهَا (ابن عاشور، ١٩٨٤، ٨/٩٧).

وكذلك قوله تعالى: ((لَيْسَ لَوْفَعَتِهَا كَاذِبَةٌ)) [سورة الواقعة: ٢]، فكَاذِبَةٌ اسم فَاعِلٍ أُريد به المصدر (كَذِب) (الفراء، د.ت، ٣/١٢١) و(الفارابي، ٢٠٠٣، ١/٨٤)، وفي هذا الصدد قال الجوهري: ((كَاذِبَةٌ هو اسم يوضع موضع المصدر، كالعاقبة والعافية والبقية)) (الجوهري، ١٩٨٧، ١/٢١٠) و(الزبيدي، د.ت، ٣/٣٩٨)، فالحق أنَّ هذه الأسماء نابت عن المصادر (ابن يعيش، ٢٠٠١، ٤/٦٢) و(الرضي الاستربابذي، ١٩٥٧، ٤/١٢٩).

وقد ورد كذلك اسم الفَاعِلِ والمراد به المصدر في كلام العرب، ومنه قول الفرزدق (الفرزدق، ١٩٨٧، ٥٣٩):

عَلَى قَسَمٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا      وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي سَوْءِ كَلَامٍ

فقوله: خَارِجًا أراد به المصدر (خُرُوجًا)، فقد حمله سيبويه على أنه مصدر حُذِف فعله، والتقدير: ولا يخرج خُرُوجًا (سيبويه، ١٩٨٨، ١/٣٤٦) و(الرضي الاستربابذي، ٧٢/٤)، وهو قول عامة النحاة (المبرد، د.ت، ٣/٢٦٩).

ويرى ابن جنبي أنّ سبب هذا التناوب هو قوة الشبه بين المصدر واسم الفاعل، وقد يكون السبب هو حمله على (عاهدت) (ابن منظور، ١٩٩٤، ٢/٢٥٠)، وهو ما أكده ابن يعيش بقوله: ((الشاهد فيه نصب خَارِجاً من في زور كلام، ونصبه لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل، والتقدير: عاهدت ربي لا يخرج من في زور كلام خُرُوجاً)) (ابن يعيش، ٢٠٠١، ٢/١٢) و(الرضي الاسترأبادي، ١٩٥٧، ١/١٧٧)، ومنه أيضاً قول سُحيم عبد بني الحساس:

عُمَيْرَةٌ وَدَعَّحٌ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيًا      كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا

إذ يصح في (ناهيًا) أن يكون (ناهيًا) اسم فاعل من الفعل (نهيت) وهو الراجح عند ابن جنبي على نحو قولهم: سَاعَ من الفعل (سعيت)، أو أنّه اسم فاعل أُريد به المصدر، نحو قولهم: فَالِحٌ وَعَائِرٌ وَغَيْرُهُمَا مما جاء فيه المصدر على صيغة اسم الفاعل، وكأنته قال: (كفى الشيب والإسلام للمرء نهيًا) (ابن جنبي، د.ت، ٢/٤٩١).

إنّ الشواهد القرآنية والشعرية السابقة أمثلة تدلّ على وجود التناوب بين المصدر واسم الفاعل مما يدلّ على سعة ومرونة القواعد الصرفية للغة العربية، وعدّه العلماء ضرباً من الوصف.

#### المطلب الثاني: التناوب بين المصدر واسم المفعول:

تستعمل العرب المصدر بمعنى اسم المفعول، واسم المفعول بمعنى المصدر، إذ قد يأتي المصدر بمعنى مفعول في كلام العرب، قال سيبويه: ((وقد يجيء المصدر على المفعول، وذلك قولك: لَبِنٌ حَلْبٌ، إنّما تريد مَحْلُوبٌ، وكقولهم: الخلق، إنّما يريدون المَخْلُوقَ، ويقولون للدرهم: ضَرَبَ الأمير، إنّما يريدون مَضْرُوبَ الأمير)) (سيبويه، ١٩٨٨، ٤/٤٣)، وتابعه ابن السراج في هذا المذهب (ابن السراج، د.ت، ٣/١١١)، ومذهب أكثر النحاة أنّ قولهم: المَيْسُورُ والمَعْفُولُ والمَجْلُودُ وغيرها من هذه الألفاظ أنّها مصادر جاءت على صيغة (مفعول)، وهي بمعنى الثيسر والعقل والجلد (ابن يعيش، ٢٠٠١، ٤/٦٣) و(الغلاييني، ١٩٩٣، ١/١٧٦).

وهناك شواهد كثيرة تؤيد وجود التناوب بين المصدر واسم المفعول، فقد جاء المصدر بمعنى اسم المفعول في الشواهد القرآنية ومنها قوله تعالى: ((كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا)) [سورة البقرة: ٢٥]، فالرِزْقُ مصدر بمعنى المَرْزُوقِ (اسم مفعول) (ابن حيان الأندلسي، ٢٠٠٠، ٨/٣١٦).

ومنه أيضاً قوله تعالى: ((فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا)) [سورة الأعراف: ١٤٣] فدكاً مصدر بمعنى مفعول، قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): ((جعلهُ دَكًّا، أي: مَدَكُوكًا مصدر بمعنى مفعول كضرب الأمير)) (الزمخشري، ١٩٨٧، ٢/١٤٦)، وهو مذهب الجمهور (ابن حيان الأندلسي، ٢٠٠٠، ٨/٣١٧).

وذهب الفراء إلى أنّ العرب كثيراً ما يجعلون المصدر على صيغة (مَفْعُول) كما في قوله تعالى: ((وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ)) [سورة يوسف: ١٨]، فَكَذَّبَ بمعنى مَكْذُوبٌ، وتقول العرب: ضَعَفَ بمعنى مَضْعُوفٌ، وَعَقَّدَ بمعنى مَعْقُودٌ وغير ذلك من المصادر التي جاءت بمعنى (مَفْعُول) (الفراء، د.ت، ٣٨/٢) و(الزجاج، ١٩٨٨، ٩٦/٣) و(النحاس، ١٩٨٩، ٤٠٤/٣)، وقد يأتي اسم المَفْعُول دالاً على المصدر، كما في قوله تعالى: ((وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ)) [سورة البقرة: ٣٦]، فمُسْتَقَرٌّ بمعنى استقرار (ابن عطية الأندلسي، ١٩٩٣، ١١٢/١).

وقوله تعالى: ((ذَلِكَ وَعَدُّ غَيْرٌ مَكْذُوبٍ)) [سورة هود: ٦٥]، فاسم المَفْعُول (مَكْذُوبٌ) دلّ على المصدر (مكذب) فمجيء المصدر بلفظ اسم المَفْعُول وارد في اللغة العربية (الرازي، ٢٠٠٠، ١٧/١٨).

وقوله تعالى: ((وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا)) [سورة الفرقان: ٣٠]، فقد أجاز الزمخشري أن يكون اسم المَفْعُول (مَهْجُورًا) بمعنى المصدر (الهِجْرُ)، نحو قولهم: مَجْلُودٌ بمعنى الجُلْد (الكشاف، ١٩٨٧، ٢٨٢/٣).

إنّ شواهد مجيء اسم المَفْعُول بمعنى المصدر لم يقتصر على الشواهد القرآنية وحده بل ورد أيضاً في أشعار العرب، كقول الراعي النميري (الراعي النميري، ١٩٨٠، ٢٣٦):

حَتَّىٰ إِذَا لَمْ يَتْرُكُوا لِعِظَامِهِ لَحْمًا وَلَا لِفُؤَادِهِ مَعْقُولًا

فقوله: مَعْقُولُهُ بمعنى العَقْل (الفراء، د.ت، ٣٨/٢) و(ابن عطية الأندلسي، ١٩٩٣، ٢٣٩/٣)، وكذلك قول الحارث المخزومي (الحارث المخزومي، ١٩٧٢، ٨):

أَطْلِيمَ إِنَّ مَصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلْمٌ

فقوله: مَصَابِكُمْ بمعنى المصدر (الإصابة) (ابن السراج، د.ت، ١٣٩/١) و(السيوطي، د.ت، ٦٦/٣).

وملخص القول أنّ المصدر قد يأتي والمراد به معنى اسم المَفْعُول وبالعكس قد يأتي اسم المَفْعُول بمعنى المصدر وهو كثير في اللغة العربية بدليل الشواهد القرآنية والأبيات الشعرية.

### المطلب الثالث: التناوب بين المصدر وصيغ المبالغة:

يقع التناوب بين المصدر وصيغ المبالغة كثيراً في اللغة العربية، كما أنّ المصدر وصيغ المبالغة يشتركان في بعض الصيغ الصرفية ويبدو أنّ هذا هو السبب في وقوع التناوب بينهما.

ومن صيغ المبالغة التي دلّت على المصدر صيغة (فَعِيل)، ومن الشواهد القرآنية على ذلك قوله تعالى: ((الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ)) [سورة يونس: ١]، فَالْحَكِيمُ بمعنى الْمُحْكَمُ، كقوله: عَتِيدٌ بمعنى مُعْتَدٌ أو مُعَدٌ، وهو مذهب أهل اللغة (النحاس، ١٩٨٩، ٢٧٥-٢٧٦) و(ابن عطية الأندلسي، ١٩٩٣،

١١٦/٣)، وقد يكون الحَكِيم بمعنى ذو الحِكْمَة، قال الزمخشري: ((والحَكِيم ذو الحِكْمَة لاشتماله عليها ونطقه بها، أو وصف بصفة محدثة)) (الزمخشري، ١٩٨٧، ٣١٢/٢) و(الرازي، ٢٠٠٠، ١٢٣/٢)، ويصح في (حَكِيم) أَنْ يكون من الحِكْمَة، أو يكون من الحُكْم (ابن عطية الأندلسي، ١٩٩٣، ٣٩٩/٤).

وقوله تعالى: ((فَلَمَّا اسْتِأْذِنُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا)) [سورة يوسف: ٤٠]، فكلمة (نَجِيًّا) قد يكون اسماً ومصدرًا (الجوهري، ١٩٨٧، ٢٥٠/٦) و(ابن منظور، ١٩٩٤، ٣٠٨/١٥)، وجاء في تفسير (نَجِيًّا): ((والتَّجِيُّ لفظ يوصف به من له نجوى واحداً أو جماعة أو مؤنثاً أو مذكراً فهو مثل عدو وعدل وجمعه أنجِيَّة)) (ابن عطية الأندلسي، ١٩٩٣، ٢٧٧/٣)، والتَّجِيُّ أيضاً قد يكون بمعنى المُتَنَاجِي كالعَشِير بمعنى المُعَاشِر، وقد يكون بمعنى المصدر، أي: التَّنَاجِي، كالتَّجْوِي بمعنى المُتَنَاجِي (الرازي، ٢٠٠٠، ١٥٠/١٨) و(ابن حيان الأندلسي، ٢٠٠٠، ٣١٠/٦).

ويرى الألوسي (ت ١٣٤٢هـ) أَنَّ (نَجِيًّا) هو مصدر بالأصل، قال: ((نَجِيًّا، اي: مُتَنَاجِيْنَ مُتَشَاوِرِينَ فيما يقولون لأبيهم عليه الصلاة والسلام، وإنما وحده وكان الظاهر جمعه؛ لأنه حال من ضمير الجمع؛ لأنه مصدر بحسب الأصل كالتَّنَاجِي أطلق على المُتَنَاجِيْنَ مبالغة أو لتأويله بالمشتق والمصدر، ولو بحسب الأصل يشمل القليل والكثير، أو لكونه على زنة المصدر؛ لأنَّ فَعِيلًا من أبنية المصادر)) (الألوسي، ١٩٩٥، ٣٥/١٣).

ومنه أيضاً قوله تعالى: ((وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ)) [سورة يس: ٤٣]، فالصَّرِيخ معناه الإغاثة وكأنه مصدر بمعنى (صُرَاخ) مأخوذ من (أَفْعَلَ) (ابن حيان الأندلسي، ٢٠٠٠، ٧١/٩).

ومن الصيغ الصرفية الأخرى التي يتناوب فيها المصدر وصيغ المبالغة صيغة (مِفْعَال)، كما في قوله تعالى: ((وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ)) [سورة البقرة: ٨٣]، فالمِيثَاق على وزن (مِفْعَال) مشتق من وثق يثق (ابن عطية الأندلسي، ١٩٩٣، ١٣٨/١)، وهو مصدر بمعنى الإيثاق (العكبري، د.ت، ٤٤/١).

ومنه أيضاً قوله تعالى: ((فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ)) [سورة الأعراف: ٨٥]، فالمِيزَان على وزن (مِفْعَال) بمعنى المصدر، وهو ما أجازه الزمخشري بقوله: ((ويجوز أَنْ يكون المِيزَان كالمِيعَاد والمِيلَاد بمعنى المصدر)) (الزمخشري، ١٩٨٧، ١٢٠/٢)، وتابعه أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) في جواز ذلك، بقوله: ((والكَيْل ها هنا مصدر في معنى الكَيْل، والمِيزَان كذلك، ويجوز أَنْ يكون فيه حذف مضاف تقديره: (مَكِيل الكَيْل)، و(مَوْزُون المِيزَان)) (العكبري، د.ت، ٥٤٩/١) و(ابن حيان الأندلسي، ٢٠٠٠، ١٠٥/٥) و(محمد عزيمة، ١٩٨٤، ٣١٨/٦).

ومن الصيغ الصرفية الأخرى التي يتناوب فيها المصدر وصيغ المبالغة صيغة (فَعُول)، فمن الشواهد القرآنية على ذلك قوله تعالى: ((فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ)) [سورة آل عمران: ٣٧]، فقوله: قَبُول على وزن (فَعُول) وهو مصدر، وفيه وجهان الأول: أَنْ يكون (القَبُول) بمعنى ايم ما تقبل به الشيء كقولهم: السَّعُوط بمعنى ما يسعط به، والثاني: أَنْ يكون مصدراً بمعنى تقبلها بذئ قَبُول حسن أي بأمر ذي قبول حسن وهذا الوجه على تقدير حذف المضاف (الزمخشري، ١٩٨٧، ٣٨٦/١).

وفي هذا الصدد يقول ابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ): ((وقوله (بِقَبُول) مصدر جاء غير الصدر)) (ابن عطية الأندلسي، ١٩٩٣، ٤٣٢/١)، أي على غير ما تقدم من الفعل، إلاَّ أَنْ ابن منظور عدّه مصدراً شاذاً، قال: ((قبلت الشيء قَبُولاً إذا رضيته، وتقبلت الشيء وقبلته قَبُولاً بفتح القاف وهو مصدر شاذ)) (ابن منظور، ١٩٩٤، ٥٤٠/١١)، والأصل هو (بِتَقَبُّلٍ حسن)، أمّا قوله: (قَبُول) فمحمول على (قَبَلَهَا قَبُولاً) (ابن حيان الأندلسي، ٢٠٠٠، ١٢٠/٣) و(الألوسي، ١٩٩٥، ١٣٨/٣).

وأجازه الألوسي بقوله: ((ويجوز أَنْ تكون الباء زائدة والقَبُول مصدر مؤكد للفعل السابق بحذف الزائد أي قبلها قَبُولاً حسناً، وعدل من الظاهر للإيدان بمقارنة التقبل لكمال الرضا وموافقة للعناية الذاتية)) (الألوسي، ١٩٩٥، ١٣٩/٣).

ومنه أيضاً قوله تعالى: ((النَّارِ ذَاتِ الْوُفُودِ)) [سورة البروج: ٥]، فالوُفُود مصدر معناه الإيقاد (النحاس، ١٩٨٨، ١٢٠/٥)، وذهب ابن عطية الأندلسي إلى أَنْ (الوُفُود) بالضم مصدر مأخوذ من (وَقَدَّتِ النَّارُ)، أمّا بالفتح (الوُفُود) فهي بمعنى ما توقد به (ابن عطية الأندلسي، ١٩٩٣، ٤٣٤/٥).

وهناك خمسة ألفاظ تعدُّ مصادر جاءت على وزن (فَعُول) بفتح الفاء، وهي: ((تَوَضَّأتُ وَضُوءاً، وَتَطَهَّرْتُ طَهُوراً، وَوَلَّعْتُ وَوَلُوعاً، وَوَقَدَّتِ النَّارُ وَوُفُوداً، وَقَبِلَ قَبُولاً)) (الرضي الاسترآبادي، ١٩٥٧، ١٦٠/١)، وقد اختلفوا في (الوُفُود) بالفتح فقد يكون اسم وضع موضع المصدر، و(الوُفُود) بالضم مصدر (ابن منظور، ١٩٨٧، ٤٦٥/٣)، أو من المصادر السماعية التي جاءت على وزن (فَعُول) وهي قليلة في اللغة العربية (ابن حيان الأندلسي، ٢٠٠٠، ١٦٦/١)، أمّا (الوُفُود) بالضم فهو مصدر، وفي هذا الصدد يقول الألوسي: ((الوُفُود بضم الواو وهو مصدر بخلاف مفتوحه فإنَّه ما يوحد به وقد حكى سيبويه أنَّه مصدر كمضمومه)) (الألوسي، ١٩٩٥، ٨٩/٣٠)، والراجح أَنْ (الوُفُود) اسم مفعول أُريد به المصدر.

بناءً على ما تقدم فإنَّ القول بوقوع التناوب بين المصدر والمشتقات الصرفية ك (اسم الفاعل) و(اسم المفعول) و(صيغ المبالغة) و(الصفة المشبهة) وارد في العربية ويدلُّ على مرونتها وسعتها في تقبل الظواهر اللغوية التي تعترضها ولا سيما إذا كانت لهذه الظواهر ما يدل على وجودها وصحتها في الشواهد القرآنية وكلام العرب الفصيح، وهذا التناوب يثري اللغة العربية بالمعاني وتعدد الصيغ في التعبير عن هذه المعاني.

### المطلب الرابع: التناوب بين المصدر والصفة المشبهة:

قد يلتقي المصدر مع الصفة المشبهة في صورته الشكلية، ومنه قولهم: (نعماء)، و(بغضاء)، و(نصيحة) وغيرها فكلها مصادر جاءت على أوزان الصفة المشبهة (فخر الدين قباوة، ١٩٨٨، ١٣٥)، ومن الأوزان الصرفية التي يلتقي فيها المصدر مع الصفة المشبهة وزن (فعل)، نحو: (قتل) مصدرًا، و(ضخم) صفة، ووزن (فعل)، نحو: (لعب) مصدرًا، و(بَطِر) صفة، ووزن (فعل)، نحو: (صراخ) مصدرًا، و(كُبار) صفة، ووزن (فعال)، نحو: (نفار) مصدرًا، و(فساق) صفة.

والحقيقة أن الاشتراك بين صيغ المصدر والصفة المشبهة شائع في العربية، والسبب في ذلك تعدد صيغ المصدر للفعل الواحد تعددًا قد يفضي إلى أن تتشابه بعض الأوزان مع أبنية الصفة، وهذا التعدد سمة ظاهرة في أبنية المصادر في العربية، نحو: هَلَكَ هَلَكًا، وهَلَاكًا، وَتَهْلُوكًا، وَهَلُوكًا، وَمَهْلَكَةً، وغيرها (ابن منظور، ١٩٩٤، ١٠/٥٠٣).

### الخاتمة

اتسمت اللغة العربية بمرونتها وسعتها وقبولها لكثير من الظواهر اللغوية التي اعترتها، ومن خلال تناولنا لظاهرة التناوب بين المصدر والمشتقات الصرفية توصلنا إلى جملة من النتائج، أهمها:

١. عرف العلماء ظاهرة التناوب منذ القدم، وتناولوها ضمن مباحث من كتبهم، فمنهم من خصص له باباً مستقلاً، ومنهم من ذكرها في سياق تحليله لنص ما.

٢. التناوب لا يعني إلغاء اللفظ المنوب عنه كلياً، بل يمكن أن يثبت معنيين بلفظ واحد.

٣. يعدُّ التناوب مظهر من مظاهر التوسع اللغوي.

٤. اختلف البصريون والكوفيون حول وقوع ظاهرة التناوب في اللغة العربية، فذهب جل علماء المدرسة البصرية إلى القول بعدم وقوعها، بينما ذهب الكوفيون إلى القول بها واستدلوا عليها بشواهد كثيرة.

٥. وقع التناوب بين المصدر والمشتقات الصرفية، وقد يكون هذا التناوب عكسياً أيضاً بأنَّ تنوب المشتقات الصرفية عن المصدر، فكل واحد منهم له قابلية أن يحل محل الآخر، وهو مما يدلُّ على قوة الشبه بين المصدر وهذه المشتقات.

٦. وظف المصدر توظيفاً جديداً وهو الدلالة على الوصف بالمصدر، فاستخدم المصدر للدلالة على اسم الفاعل واسم المفعول، وهذا مما يدلُّ على تطور المصدر من مجرد الدلالة على الحدث إلى الدلالة على الوصف.

٧. إنَّ التناوب بين المصدر والصفة المشبهة سببه تعدد صيغ المصدر للفعل الواحد، وهذا الأمر أدى إلى التشابه بين صيغ المصدر وصيغ الصفة المشبهة مما أدى إلى وقوع التناوب بينهما.

٨. لم تقتصر الشواهد التي وقع فيها التناوب بين المصدر والمشتقات الصرفية على كلام العرب بل شمل شواهد من القرآن الكريم أيضاً.

٩. السياق له دور مهم وكبير في تحديد المعنى الحقيقي للمصدر وبقية المشتقات الصرفية الأخرى التي ناب عنها، فالسياق هو الذي يدرجها ضمن ظاهرة التناوب.

هذه أهم ما توصل إليه البحث من نتائج، فإنَّ وفقنا فمن الله تعالى وحده، وإنَّ أخطأنا فحسبنا أنَّنا اجتهدنا، وعلى الله قصد السبيل والحمد لله ربَّ العالمين.

.Meanings of the Qur'an, Abu Al-Hasan Al-Mujashi'i bi-Wala', Al-Balkhi, then Al-Basri, known as Al-Akhfash Al-Awsat, d. 215 AH), edited by Huda Mahmoud Qara'a, 1st edition, Al-Khanji Library, Cairo, Egypt, 1411 AH

.Meanings of the Qur'an, Abu Zakaria Yahya bin Ziyad bin Abdullah bin Manzur al-Dailami al-Farra' (d. 5207), edited by Ahmed Yusuf al-Najati, Muhammad Ali al-Najjar, and Abdel Fattah Ismail al-Shalabi, 1st edition, Dar al-Masria .For authorship and translation, Egypt, Dr. T.

.Meanings of the Qur'an and its parsing, Ibrahim bin Al-Sari bin Sahl, Abu Ishaq Al-Zajjaj (d. 311 AH), verified by:

Abd al-Jalil Abdo Shalabi, 1st edition, Alam al-Kutub, Lebanon - Beirut, 1408 AH 1988 AD. . Dictionary of the Diwan of Literature, Abu Ibrahim Ishaq bin Ibrahim bin Al-Hussein Al-Farabi (d. 350 AH), edited by:

Ahmed Mukhtar Omar, reviewed by Ibrahim Anis, D. Dar Al-Shaab Foundation for Press, Printing and Publishing ,Egypt - Cairo, 1424 AH 2003 AD.

.Intermediate Dictionary, Arabic Language Academy, Ibrahim Mustafa, Ahmed Al-Zayat, Hamed Abdel Qader, and Muhammad Al-Najjar), Dr. Dar Al-Dawa, Dr. T.

•Mughni al-Labib on the books of Arabs, Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Yusuf, Abu Muhammad Jamal al-Din Ibn Hisham (d. 761 AH), edited by Mazen Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, 6th edition, Dar al-Fikr ,Syria - Damascus, 1985 AD.

.Keys to the Unseen, Imam Fakhr al-Din Muhammad bin Omar al-Tamimi al-Razi al-Shafi'i (d. 5606), 1st edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Lebanon - Beirut, 1421 AH 2000 AD.

.Al-Muftah fi al-Sarf, Abu Bakr Abd al-Qahir bin Abd al-Rahman bin Muhammad al-Farisi origin, al-Jurjani al-Dar (d. 471 AH), edited by: Ali Tawfiq al-Hamad, 1st edition, Al-Resala Foundation, Lebanon - Beirut, 1407 AH, 1987 AD.

Al-Mufassal fi Craft of Syntax, Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed, Al-Zamakhshari Jar Allah (d. 538 AH), edited by: Ali Bu Melhem, 1st edition, Al-Hilal Library Lebanon - Beirut, 1993 AD.

.Language Standards, Ahmed bin Faris bin Zakaria Al-Qazwini Al-Razi Abu Al-Hasan (d. 395 AH), edited by:

Abdul Salam Muhammad Haroun Dr. Dar Al-Fikr, 1399 AH, 1979 AD.

.Al-Muqtadib, Muhammad bin Yazid bin Abdul-Akbar Al-Thumali Al-Azdi, Abu Al-Abbas, known as Al-Mubarrad, d. 285 AH), edited by Muhammad Abdul-Khaliq Adhima, Dr. World of Books, Lebanon - Beirut, Dr. T.

.Al-Nahw Al-Wafi, Abbas Hassan (d. 1398 AH), 15th edition, Dar Al-Ma'arif, Dr. T.

Hama' al-Hawa'i fi Sharh Jum' al-Jawa'i', Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti, d. 5911), edited by Abd al-Hamid Hindawi, Dr. Al-Maktabah Al-Tawfiqiyah Edition, Egypt, Dr. T.